›› الفصل الثالث

صناعة الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي

«الوصول إلى الهدف يحتاج إلى رؤية قابلة للتنفيذ»

عندما خططنا للإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي في المملكة، كنا نعي مسألة رئيسة ومهمة، وهي أن هذا القطاع ليس فيه خلافات في وجهات النظر وأنه قطاع يلقى اهتمامًا رسميًّا وكبيرًا خاصة بعد ما جربت المملكة التعاملات والعلاقات الاقتصادية ودول العالم وعرفت أهمية الأمن الغذائي، خاصة أن المواطن والمزارع والمستثمر والمستهلك والوطن هم الهدف الرئيس لهذه العملية، وأن لدينا إمكانات متوافرة تجعل لدينا إمكانية للنجاح، وأن هناك توجهًا حقيقيًّا لدى الدولة لتعزيز عمليات الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي، وكان زملائي في الوزارة مجموعة من الشباب الذين كانوا على قدر كبير من المسؤولية والأمانة، وأيضًا لهم معرفتهم بواقع الزراعة والإنتاج الزراعي وأهميته، ولا يمكن أن نحقق نتائج دون توجيه ودون بيئة تشريعية مناسبة للاستثمار، وبنك يدعم هذه العملية، وأيضًا قطاع خاص يتولى مسؤولية تعزيز حركة الاستثمار في هذا القطاع بقوة كبيرة.

ضمن إستراتيجية شاملة، كنا في وزارة الزراعة والمياه نؤمن بأن الوصول إلى هذا الهدف يحتاج إلى رؤية قابلة للتنفيذ، وأن تكون أيضًا على مستويات ومراحل، وأن يكون قاعدتها المواطن المزارع بالدرجة الأساس، ويقودها رجال أعمال يمتلكون القدرة للقيام بدور كبير في تطوير هذا القطاع، إذا ما توافرت لديهم البيئة والبنية التشريعية المناسبة، ومزارعون يمكنهم تغيير طريقة تفكيرهم وأساليب عملهم وتطوير أدوات الإنتاج لديهم، إذا ما لمسوا أن ذلك سيكون لمصلحتهم ومصلحة بلدهم، وروافد تمويلية منضبطة الشروط والأهداف تمكنهم من مواكبة متطلبات هذا القطاع على أكمل وجه، وعليه كانت صناعة الإنتاج (الزراعي والحيواني

والسمكي)، تمضي قدمًا ضمن رؤية واضحة، هدفها الكلي تعظيم عمليات الإنتاج الوطني، وخفض نسبة الاعتماد الاقتصادي على الخارج قدر الإمكان، وتطوير أدوات الإنتاج، وتعزيز عمليات التوطين والتنمية الزراعية والاجتماعية، بوصف ذلك هدفًا غير مباشر، وإدخال الزراعة هدفًا إستراتيجيًّا بعيد المدى يمكن عن طريقه ترحيل القطاع الزراعي بأكمله ووضعه في عمق دائرة الاقتصاد الوطني، بحيث لا يظل على أطرافه وهوامشه، وكانت هذه الانتقالة بحاجة ماسة إلى رؤية إستراتيجية تنفذ بمزيد من الصمت وقليل من الإثارة.

وبالطبع، فإن أصعب أعمال البناء هو بناء الأفكار وبناء الإنسان، وتغيير طريقته والأساليب النمطية التي اعتاد عليها لسنوات طوال، والانتقال بسلوكه من منتج تقليدي إلى منتج نوعي متنوع وعال الجودة، غير أننا وللأمانة لمسنا وجود مبادرات مجتمعية نشطة تواكب الإستراتيجية الزراعية التي نعمل على تنفيذها، كانت الخطة أن نعمل بشكل مستمر ودائم على تحفيز كافة القطاعات الإنتاجية على اختلاف مستوياتها، وتشجيعها، ودمجها في العملية الزراعية والإنتاجية الشاملة، وتزويدها بالمعلومات اللازمة دائمًا، وجعلها مترابطة، كي يؤثر الكبير إيجابًا في دورة المنتج الصغير، وكي يستفيد الصغير من هذه الدورة، وكنا نلحظ سنة بعد أخرى حدوث تغيير إيجابي في البيئة الإنتاجية، ووجود ثقافة زراعية إنتاجية جديدة، وكانت مهمتنا التركيز على الإنجازات والنتائج دائمًا، لأننا لم نقم منجزات وزارة الزراعة والمياه في عالم افتراضي، فالزراعة على الأرض، والإنتاج في الأسواق، وكان المزارعون ومربو المواشي والدواجن وصيادو الأسماك، إذا ما لمسوا جدوى هذه التوجهات، فإنهم سيعملون بجدية، وبإبداع أكثر مما مضى ومما نتوقع، واستنتجت حينها ضرورة بناء وتعزيز الثقة بمجتمعاتنا لأن هذه المجتمعات إذا ما وثقت بك ووثقت بها تعطيك ما لا تعرفه عنها وفوق ما تتوقعه، إن وجدت بيئة صادقة، فهم عندما يستشعرون الفائدة من السياسات الزراعية يعملون بقوة، ويطورون

مزروعاتهم ويتطورون معها؛ فالتغيير الاجتماعي - الاقتصادي بدا واضحًا للعيان، وقد لمسناه بوضوح، وهذه معادلة لا تقبل النقاش، وكانت النقطة الرئيسة في دورة الإنتاج وصناعة الأمن الغذائي.

وأذكر أنه عندما كنا طلابًا في الولايات المتحدة الأمريكية، صادفنا ذات مرة عدة «وايتات» صهاريج بيضاء نظيفة المظهر، وعندما سألنا عنها، قيل لنا إنها مخصصة لنقل الحليب من المزارع إلى الأسواق، وقد أخذتنا المفاجأة والسخرية آنذاك « وايتات حليب» فقال بعضنا آنذاك مستغربًا: هذا مؤشر على تطور الزراعة والثروة الحيوانية، واهتمامهم بالمواطن؟، وبدأنا نطرح الأسئلة تلو الأسئلة، هل يمكن أن تصل دولنا ومجتمعاتنا إلى هذا التطور؟ هل وصل بهم الاهتمام بالمواطن إلى هذه الدرجة؟ ولماذا لم نصل إلى ما وصلوا إليه؟ حتى دار الزمن دورته، وأصبحنا في المملكة ننقل الحليب بـ «وايتات» إلى المصانع، ومنها إلى محطات التوزيع، وأيضًا للخارج.

كانت مهمتنا الرئيسة إقناع رجال المال والأعمال بالجدوى الاقتصادية لهذا القطاع الحيوي، وبدورهم الريادي، والقطاع الخاص السعودي لديه إمكانات هائلة، ولكنه حذر ويحتاج إلى بناء أعمدة الثقة والتفاهم، ومن حق أي مستثمر أن يقيس الأمور قبل الغوص -كما يقال- وأن يلمس جدية وزارة الزراعة والمياه في هذا المضمار قياسًا منهم على تجارب أخرى كانت غير مشجعة، وعليه استكملنا هيكلة الوزارة، ووضعنا البنية التحتية لتنفيذ الإستراتيجية الزراعية والحيوانية والسمكية، وأسسنا منظومة من التشريعات والقوانين واللوائح التي يسير العمل وفقها، يرفدها (البنك الزراعي العربي السعودي) بوصفه جهة تمويلية، وبدأت عملية التأسيس الفعلية للشركات الزراعية الكبيرة، وهي من أهم الخطوات التي ساعدت على نهضة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في بلادنا، والتي شمل وجودها أغلبية مناطق المملكة، إضافة إلى تأسيس مزارع حيوانية متعددة الأحجام، ترتبط بعلاقة جيدة

مع هذه الشركات، في إطار منظومة متعددة الإمكانات وتحت إشراف عام لوزارة الزراعة والمياه في حلقة متكاملة.

كانت الفكرة أن تكون الشركات الزراعية قاطرة للعمل الزراعي والثروة الحيوانية، على غرار ما هو معمول به عالميًّا، فكانت هذه الشركات إضافة إلى دورها في النشاط الزراعي والحيواني، لها دور مساهم في صناعة التنمية وتطوير الإنسان وتحديث أدوات الإنتاج، حيث بدأت العلاقة الحيوية بين هذه الشركات والمزارعين، على شكل شراكة متبادلة المصالح والمنافع، وكان المزارع ينقل منتجه إلى الشركة الأقرب، وفقًا للمواصفات المطلوب إنجازها، وبذلك تستفيد الشركة ويستفيد المزارع وكذلك مربو المواشي والأبقار والأغنام والدواجن.

لقد فرض تحرك الشركات بقوة هائلة إلى تطوير العمل الزراعي والحيواني، وتطوير المزارع ومربي المواشي والدواجن، ودفعهم لاستخدام الآلات الحديثة، وكذلك تطوير أشكال الوقاية النباتية والحيوانية، وكان الآلاف من المزارعين ومربي المواشي قد وجدوا في الشركات القريبة منهم مكانًا لتصدير منتجاتهم، وشراء مستلزماتهم أيضًا، وقد بدأت الدورة الزراعية تشق طريقها، زيادة في مساحات الزراعة، وزيادة في عدد المواشي والأبقار والدواجن، وزيادة في الإنتاج حيث إن السياسات الزراعية تقصدت أيضًا تعزيز حالة الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي لمجتمعات ريفية تجد في مهنتي الزراعة وتربيةالأغنام مجالًا مناسبًا لها، حيث أسهمت هذه السياسات التنموية بأعمال التوطين وتقليص عمليات الترحل وغيرها.

واجهتنا صعوبات عديدة أثناء عملنا هذه الفترة، وهي صعوبات بعضها استطعنا تجاوزها بالصبر والعزيمة والإصرار على تنفيذ السياسات الزراعية وصعوبات عملنا على مواجهتها بوعي والعمل على تحييدها جانبًا بحيث لا تؤثر في خط سيرنا وإستراتيجيتنا الزراعية، لكننا تأقلمنا مع الوقت وهذه الصعوبات وأصبحت لدينا

حصانة ومناعة ضدها، واستطعنا تبديد معظمها، تعرضنا لانتقادات وشكاوى، ومحاولات لتعطيل خططنا وضغوط من جهات مختلفة، إلا أننا واصلنا طريقنا؛ لأننا كنا نعلم أن النجاحات الكبيرة دائمًا محاربة، أو ينظر إليها بشيء من الخوف والحسد، هذا الكلام أفضى به إليَّ مسؤول في دولة أجنبية اطلع على تجربتنا الزراعية حيث قال لي: «إن الأشجار المثمرة ترمى دائمًا بحجارة الجهل»، ولأننا كنا نعمل لهدف وطني، ومؤمنين بأننا قادرون على أن ننتج ما نحتاج إليه، وألا نكون عالة على الآخرين، طالما أن هناك قرارًا سياسيًّا داعم لهذا التوجه، حيث لم تؤثر فينا تلك الصعوبات بل أعطتنا مزيدًا من القوة وأكدت لنا أننا على صواب.

كانت اجتماعاتنا دورية، وكنت أترأس بحكم عملي مجالس إدارات عديد من الشركات الزراعية، وكانت الحكومة شريكًا لعديد من هذه الشركات بنسب تشجيعية حيث كان إنشاء الشركات بالتعاون مع الحكومة وبإشراف من وزارة الزراعة والمياه حالة فريدة في منطقتنا وفي بلادنا على الخصوص، حيث جرى تعاون حقيقي ومثمر بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وكانت رؤيتنا منذ البداية بأن القطاع الخاص والشركات الزراعية الكبرى ستكون بعون الله ومن ثم دعم الحكومة القاطرة التي تقود النهضة الزراعية في المملكة وتؤدي إلى تطوير الزراعة وتحسين البيئة الزراعية، في فترة كنا فيها نعتمد اعتمادًا شبه كلي على المنتجات الأجنبية والاستيراد من الخارج، من

لحوم ودواجن وأسماك وألبان وأجبان، كانت تأتينا من مختلف دول العالم، وكان يأتينا منها ما هب ودب، دون ضوابط أحيانًا، أو معايير وشروط صحية من آسيا وإفريقيا وأستراليا وأوروبا، غير أننا قررنا تغيير هذه الحالة بالتدريج دون استعجال، وأثبتنا كوزارة وشركات ومزارعين أننا قادرون على إنتاج الغذاء الأساسي، ليس هذا فحسب، بل تحقيق الكفاية اللازمة والتصدير أيضًا، هذه ليس تصريحات إعلامية، بل أرقام وحقائق مؤكدة ونشرات رسمية، وإنتاج يمكن التحقق منه على مدار الساعة.

كنا نعمل بصمت؛ لأننا نرغب في أن نضع الجذور الرئيسة لإنتاج يدوم طويلًا؛ لأننا كنا نرى ما يجري حولنا من حروب الغذاء العديدة، وإن هذه الفترة يمكن استغلالها استغلالًا كاملًا لوضع الأسس والجذور الصلبة التي ستكون صعبة الاجتثاث إذا ما حدثت محاولة مضادة للإنتاج الغذائي السعودي، كنا بالنقاش مع رجال الأعمال في المملكة ودول الخليج، نعد هذه الصناعة جزءًا حيويًّا من أمننا الغذائي والمائي الخليجي، ورافدًا وداعمًا للأمن الاقتصادي لنا ولهم في ظل رسوخ الروابط الاجتماعية والثقافية والدينية؛ ولهذا لم ننجر إلى ساحات الإعلام في تلك الفترة، وكنا نعطي انطباعات بأن ما نقوم به محدود الأهمية، ساعدنا على ذلك بعض التصورات السلبية التي يحملها الإعلام الدولي عن دول الخليج بأنها دول نفطية ومستوردة لكل شيء، وأن الحديث عن الزراعة ليس إلا نماذج للزينة فقط، وكنا نراقب تطور هذه القطاعات حتى بدأت تبرز كعملاق ومارد اقتصادي أخضر، كان مفاجئًا لبعضهم.

مختبرات ومحاجر صحية وطنية

كان الاستيراد من أستراليا مفتوحًا على مصراعيه، ولك أن تستورد ما تشاء دون ضوابط صحية، وعليك فقط اعتماد الشهادات الصحية الأسترالية، وكنا لا

نثق كثيرًا ببعض الشهادات الدولية، حيث تؤكد بعض التقارير الدولية توجساتنا ومخاوفنا خاصة أن هذه الدول لديها إمكانات مختبرية أفضل مما لدينا فكنا نتابع صادرات هذه الدول للخارج والموقف الصحي منها حتى تبين لنا بأن ما يصدر لتلك الدول مختلف عما يصدر لنا من حيث الجودة، وكذلك وجدنا أن عدم وجود ضوابط وشهادات صحية له أضراره المستقبلية على المواطن أولًا والوطن ثانيًا، ومع بدايات الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي، قررنا أن نضع أنظمتنا وإجراءاتنا المحلية المناسبة، وأوجدنا المحاجر البيطرية والصحية في مختلف منافذ المملكة وعلى أعلى مستوى وبخبرات سعودية، بالاستعانة ببعض الاستشاريين فترة التأسيس، وضعنا مواصفات كما هو معمول به عالميًّا، فهذه الدول لا تستطيع أن تصدر لها أي منتج غير مطابق لمواصفاتها وتتشدد في قبوله ولا تتهيب برفضه، ولا تراعي في ذلك مصلحة أو صداقة، ونحن لسنا أقل منهم مستوى وإمكانية، ولا يمكنهم استغلال حاجتنا إليهم أو التأثير في قرارنا، ولا يمكننا التفريط بما أنجزناه في الداخل بإدخال الأمراض إليه من الخارج، أو إطعام مواطنينا «مخلفات» وجيف العالم.

أعداد الحيوانات والدواجن المفسوحة (بالألف) من قبل المحاجر خلال الفترة 1982-1995م

السنوات	الحيوانات					الدواجن			
	ضأن	ماعز	جمال	أبقار	خيول	دواجن حية	طيور زينة	فراخ	دواجن تفقيس
1994/82	66739	9748	164	813	1.25	3170	3053	56878	481731
1995/94	5703	190	53	19	0.23	0.1	133	3340	22550
1996/95	5021	1195	68	5	0.34	0.4	131	3818	18732
المجموع	77463	11133	285	837	01.82	3170.5	3317	64036	523013

المصدر:- وزارة الزراعة والمياه، إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، أعداد متفرقة.

وبعد أن استكملنا تلك المحاجر وضعنا شروطًا عالمية تنطبق على الجميع بلا استثناء، أخطرنا جميع الدول والشركات التي نتعامل معها، بأن شهاداتهم لم تعد كافية بالنسبة لنا لدخول السوق السعودي، ولا بد من الخضوع لشروطنا الصحية الجديدة، لم نتغاض عن دولة أو شركة، بل هي معايير تطبق على الجميع بلا استثناء، ومن لم يعجبه تطبيق هذه المعايير والقوانين المحلية عليه أن يقنعنا لماذا تفرض بلاده معايير صارمة على ما يستوردونه من الخارج؟ ولماذا مطلوب منا أن نقدم لهم تنازلات لها أضرارها على مواطنينا وبلدنا؟، بينما هم يرفضون ذلك مطلقًا، وقد تأكد لنا وبحكم الخبرة بأن العالم لا يحترم الضعفاء، وأن العالم ذاته يفسح لك الطريق عندما يراك تعمل وفقًا لرؤية وخطة للوصول إلى هدفك المشروع.

أعداد التحاليل التي أجراها المركز الوطني لأبحاث الزراعة والمياه بالرياض

حسب المجالات المختلفة خلال الفترة الممتدة من عام 1982 م - 1995 م.

السنوات	الحيوانات والدواجن	الصناعات الغذائية	وقاية النبات	التربة والري والتحاليل الكيميائية				البذور			
				تربة	مياه	أسمدة	أنسجة نباتية	حبوب	خضروات	أعلاف	أخرى
1993-1982	468686	15386	30011	17310	14397	4587	2402	1126	1335	265	185
1994	47289	1367	1841	1360	1510	447	318	115	254	128	9
1995	17438	1570	850	1036	1377	503	334	68	208	15	48
المجموع	533413	18323	32702	19706	17284	5537	3054	1309	1797	408	292

المصدر : وزارة الزراعة والمياه ، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، والكتاب الإحصائي الزراعي السنوي العدد السابع عشر 1425هـ.

كانت أستراليا من أبرز الدول تصديرًا لنا، وكذلك هناك دول إفريقية وأوروبية، واكتشفنا في هذه المحاجر بعد تطبيق المواصفات السعودية، أن بعض شحنات الأغنام القادمة من أستراليا مريضة ومعدية، ولا تصلح للاستهلاك

البشري، وبعضها ناقل للعدوى من الحيوان إلى الإنسان، كانت الإجراءات المطبقة وبعد صدور الرأي الفني والمخبري، تفرض إرجاع الشحنات كاملة؛ لأن الأمراض أحيانًا تكون كامنة، وقد تظهر علاماتها بعد أيام أو أشهر، وكان قرارنا صارمًا، لن نسمح بما يتسبب في الضرر للمواطن السعودي أو المقيم في بلادنا، تعرضنا بسببه لضغوط عديدة، من الداخل- مع الأسف- ومن الخارج أيضًا، إلا أننا في وزارة الزراعة والمياه كنا عند قراراتنا، لسنا أقل من الآخرين، وهم ليسوا بأفضل منا، وهذه القوانين ليست موجهة ضد أحد، بل على العكس من ذلك هي قوانين عالمية تتعامل بها الدول والمجتمعات المتطورة والمتحضرة ويجب احترامها.

لم يتوقف الأمر على ذلك ، بل بدأت الاتصالات الدولية تأخذ أبعادًا شتى، وبدأت صيغ التهديد تأتينا من كل حدب وصوب، اتصالات وفاكسات وضوضاء إعلامية، وحناجر مستأجرة، وأقلام مستعارة وفاقدة للمناعة تحاول التأثير فينا في وزارة الزراعة والمياه لتدفع بنا إلى التراجع عن قرار وطني يخدم مصالح الدولة والمواطن السعودي بالدرجة الأولى، كنا نتوقع ذلك لأنهم اعتادوا على الأخطاء والتساهل في الرقابة، وأمام إصرارنا على تطبيق الإجراءات السعودية، ما كان أمام وزارة الزراعة الأسترالية سوى رفض عرض أغنامهم وأبقارهم على المحاجر الصحية السعودية، مكتفين بشهاداتهم، في استعلاء غريب واستهانة لا يمكن المرور عليها مرور الكرام، وفي المحصلة كانت الأرقام والفحوص المخبرية لها القول الفصل، كانت غضبتهم غير عادية، وغير مبررة أيضًا، كانوا ينظرون إلينا بأننا لسنا مؤهلين لأن نخضع أغنامهم وأبقارهم للفحص، اكتشفنا أن هذه الحيوانات مصابة بمرض اللسان الأزرق «Blue Tongue» وهو مرض يصيب الأغنام والأبقار وأحيانًا الغزلان والماعز، وينتقل هذا المرض عبر الدم عن طريق بعض الحشرات، مثل، البعوض، ولا يوجد لهذا المرض أي علاج في تلك الفترة، وله القدرة على اختراق المشيمة إن كان هناك حمل، والتأثير المباشر على الأجنة فيحدث تشوهات، وغالبًا إجهاض للحمل،

ولهذا كان تطبيقنا للمعايير التي اعتمدناها فيه احترام لقوانيننا وسيادتنا وأيضًا فيه دفاع عن مصالحنا وصحة مواطنينا، ولكن يقول المثل «رب ضارة نافعة» حيث لم نخش أي إجراءات يمكن أن تتخذها أي جهة دولية نتعاون معها.

أصروا بقوة على عدم إخضاع حيواناتهم للفحص المخبري السعودي، في مكابرة غير محسوبة من قبلهم، ظنًّا منهم أننا سنتراجع بسبب الحاجة، ومن جهتنا أصررنا على خضوعها للفحص مثلها مثل أي مستورد آخر، ولا فرق بينهم وبين دولة أخرى، وتطبيقًا لقوانينا جاءت إلينا تهديدات على شكل نصائح، وبعض النصائح تحمل في مضمونها السم في الدسم، فمن عادة هذه الدول والشركات استخدام وسائل الضغط لإحداث ردة فعل داخلية مصطنعة، تنتج عن شح في المستورد وارتفاع في الأسعار، وزيادة في الطلب، ونقمة على وزارة الزراعة والمياه، توقعوا أن يحدث ذلك بسرعة؛ ولهذا قرروا سحب الشحنة وعدم إخضاعها للفحص.

بعد يومين، جاءت إلينا رسالة تهديد رسمية، من الحكومة الأسترالية، حاولنا في وزارة الزراعة والمياة امتصاص غضبهم، لكنا لم نهادن في تطبيق قوانينا التي نحترمها وعلى الآخرين احترامها أيضًا، قلنا لهم إن الفحوص المخبرية أثبتت إصابتها بالأمراض، وإن بعض الأمراض تنتشر بين الحيوانات، وبعضها الآخر ينتقل للإنسان، وإمعانًا في وضعهم في صورة هذه الحقائق أرسلنا لهم مع خطابنا الرسمي، التقارير والتحليلات المخبرية التي لا يمكن تكذيبها، ومع ذلك كابروا ورفضوا أيضًا، بل إمعانًا منهم في عدم وضع اعتبار لوزارة الزراعة والمياه، تجاهلوها تمامًا وأرسلوا خطابًا لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ ظنًّا منهم بأن مخاطبة الملك تمكنهم من تجاوز قرارات الوزارة، ربما هناك من أشار إليهم بذلك، وكانت الاتصالات هذه المرة أعلى مستوى من وزارة الزراعة الأسترالية، وذكروا أن أغنامهم سليمة وأن مختبراتنا غير دقيقة، كان لديهم تصورات وقناعات

بأن إخراج الأمر من تحت سلطة وزارة الزراعة والمياه، يعني إمكانية تجاوز هذه المختبرات، وكعادته دائمًا يقتنع الملك فهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمرئيات الوزارة، لكنه يعرض الأمر على مجلس الوزراء، وأثناء طرحه كان هناك من يهون الأمر كثيرًا، وهناك من يدفع بعدم ضرورة تطبيق إجراءات يعتبرها صارمة، غير أننا لم نغير موقفنا، فإما أن يخضعوا وإما الفراق بيننا وبينهم، لم يكن الأمر صراع إرادات، وإنما إن لم نحترم أنفسنا وقوانيننا، لن يحترمنا الآخرون، ولن نرضى إدخال أغنام مريضة لها ضررها على الأمن الوطني مهما كانت الأسباب.

حاول بعضهم اللجوء إلى تعويم موقف وزارة الزراعة والمياه، بتشكيل لجنة من عدة وزارات؛ تيمنًا بالحكمة اللاإدارية بأنك «إذا أردت قتل أي فكرة أو مشروع فشكل له لجنة»؛ كي تدور في حلقة مفرغة، وتعود إلى فكرة السماح للمنتج الأسترالي بالدخول، وكانت رؤيتهم أن الأغنام المريضة ترد من حيث أتت، والسليمة يسمح لها بالدخول، غير أننا بحكم الرأي الفني القائم على أن العدوى تنتشر من المريضة إلى السليمة بسرعة، وأن غير المريضة ظاهرًا هي مريضة مرض كامن سرعان ما سوف يظهر، وسيكون لهذا القرار تبعاته السلبية على أغنامنا السليمة وعلى مواطنينا، ووبالًا على ما عملنا عليه طيلة السنوات الماضية، وعندما قابلت خادم الحرمين الشريفين الملك فهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقلت: يا طويل العمر، إن الأمر ليس تفضيلًا بين خيارات متاحة، بل إن الأمر إما أن نقبلها جميعًا وهي مريضة، أو أن نرفضها جميعًا، ونحول دون أن يكون لها ضرر على المواطن وعلى ثروتنا الحيوانية، كما أن ذلك سيشجع الآخرين على عدم احترامنا لأننا لم نعتد بقوانيننا ونحترمها؛ وفوجئت اللجنة بموقف الملك فهد الصلب: «ترد الأغنام من حيث أتت، ولا تفريط في صحة المواطن، وإن قبلوا بشروطنا فأهلًا بهم».

تسربت الأخبار لوسائل الإعلام بسرعة «كالنار في الهشيم» للجهات الأسترالية، واتخذوا حينها قرارًا بوقف تصدير الأغنام كاملًا للمملكة، لم تهتم بعض وسائل الإعلام بسلامة المواطن، ولا باحترام إرادتنا الوطنية بالإصرار على تطبيق قوانيننا وإجراءاتنا، ولكنها اهتمت بالقرار الأسترالي بوقف تصدير الأغنام إلى بلادنا، وكانت مانشيتات بعض صحفنا تقول: «أستراليا توقف تصدير الأغنام إلى المملكة» «أزمة لحوم قادمة بسبب وقف أستراليا تصدير الأغنام» وأعطت هذا الخبر اهتمامًا غير منصف لنا، وكان تفكير الأستراليين قد ذهب بعيدًا، اعتقدوا أننا سنتراجع بعد أيام قليلة وأننا لن نجد البديل عنهم، وظنوا أن الضغط السياسي والإعلامي سيجبرنا على التراجع وتغيير مواقفنا، غير أننا أعلمناهم أن تطبيق القوانين لا يعني الإساءة إلى العلاقة الإيجابية بين بلدينا، لكنهم وكما يقول المثل: «ركبوا رؤوسهم»، وشعروا بأن كرامتهم أهدرت، أو شعروا بأنهم انكشفوا أمامنا، وأصروا على وقف التصدير، وكانوا يأملون بأن يحدثوا لنا صدمة، تضطرنا أن نهرع لهم طلبًا بعدم وقف تصديرهم إلينا من الأغنام، وعندها اقتنعنا إلى جانب قناعتنا السابقة، بأن كل الدول تبحث عن مصالحها، وأن الدول تستغل احتياجك إليها، كأداة ضغط اقتصادية، كرفع الأسعار أحيانًا وأحيانًا تلزمك الدول هذه بشراء سلع أخرى إلى جانب السلعة المستوردة، كان قرارنا بأن الصدمة الإيجابية التي يجب أن تحدث، أن نبدأ بإنتاج ما نحتاج إليه من لحوم ودواجن، وألا نعتمد على أحد.

يقال إن «الضربة التي لا تقصم ظهرك تقويك».. وعندما تكون لديك ثقة عالية ببلدك ومواطنيك وقيادتك، وتوضع في ظرف معين تأتيك قوة ذاتية دافعة تضعك في المقدمة، فقد كنا في وزارة الزراعة والمياه ندافع عن حق المواطن السعودي بسلعة خالية من الأمراض أولًا، وثانيًا نحن ندفع أثمانًا لهذه السلع، ويجب أن تأتينا نظيفة وسليمة وخالية من العيوب، وثالثًا نحن كبقية الدول نضع إجراءات وضوابط مخبرية عالمية وشبيهة عما عليه في دول العالم، والقضية فيها ليست سياسية، ومع

ذلك كنا على استعداد تام للمواجهة؛ لأننا تقصدنا منذ البداية تنويع المستوردات العالمية، وعدم الارتباط والاعتماد على جهة محددة، كي لا تتعاظم الضغوط والأخطار؛ فالدول الخارجية غير معنية بأمنك الوطني، حتى لو كان بينك وبينها عقود استيراد.

إن فرض الحجر الطبي كان في الصميم ، فقد تقرر إعادة باخرة تحمل ٥٠ ألف رأس من الأغنام إلى مصدرها، حيث رفضنا التشكيك بالفحوصات الطبية التي أجرتها مختبراتنا، فهذا الإيقاف الثاني بعد الإيقاف الأول الذي تم في عام ١٩٩٠ ودام نحو ١٠ سنوات.

كان السوق السعودي قادرًا على استيعاب توقف تصدير الأغنام إلينا لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات؛ ولهذا قررنا آنذاك عقد اجتماع عاجل ضم جميع المستثمرين والمستوردين؛ لوضع آلية استثنائية لسد النقص المتوقع في السوق خلال فترة بسيطة، كانوا جميعًا على قدر المسؤولية الوطنية، وكان القرار ذا اتجاهين: الأول تلبية احتياجات السوق السعودي من السوق الدولية، وبالمواصفات المعروفة، والثاني البدء عمليًّا بالتوسع في عمليات الإنتاج الذاتي، والاعتماد على المنتج المحلي، ولم تمض ثلاثة أعوام حتى أصبحنا ننتج اللحوم والدواجن والخضراوات والزيت والزيتون والألبان ومشتقاتها بكفاءة عالية، لدرجة أن إحدى الشركات كان لديها أكثر من مليون رأس من الأغنام، أغلبيتها كانت مولودة في السعودية، وبدأت عملية الإنتاج الذاتي وآليات تعاونية مع المزارعين ومربي المواشي والأبقار والدواجن.

كان الدرس بليغًا بالنسبة لنا، لقد أكد حقائق لا نجهلها عن السوق الدولية وعن العلاقات الاقتصادية الدولية، لا بل إن هذه الأزمات أكدت صحة ما نحن ذاهبون إليه، فالأزمات والتحديات تدفعك أحيانًا لتبني الخيارات الصحيحة والسليمة، ولعل ما رأيناه في عالم التجارة الدولية، وعالم الضغوط والابتزاز كان

مشجعًا لنا للمضي بفكرتنا حول امتلاك قاعدة الأمن الغذائي، فقد كانت مغامرة محسوبة بعمق، وكانت تحظى بدعم صانع القرار، الذي أدرك مبكرًا أهمية الأمن الغذائي لبلد بمكانة وإمكانات السعودية، فقد آن الأوان لأن نخرج من حالة الوهم المصطنعة، وأن نبدأ عالم الإنتاج الحقيقي.

الشركات الزراعية.. وقصة الإنتاج الغذائي

كانت فكرتنا في وزارة الزراعة والمياه أن يقوم القطاع الخاص وبالتعاون معه على قيادة الهرم الزراعي والإنتاجي والحيواني والسمكي، بحكم إمكاناته الكبيرة وفي إطار الدورة الاقتصادية والإنتاجية وفي منظومة السياسة الزراعية، حيث يستطيع المزارع أن يتطور؛ نتيجة لدوره ودورة هذه الشركات الاقتصادية، إضافة إلى الدعم الحكومي محدد الأهداف والمحدد زمنيًّا أيضًا، وعليه كانت الشركات الزراعية عماد للإنتاج الغذائي في المملكة، والمحرك الرئيس للعمل باتجاه تحقيق الاكتفاء الغذائي ولو نسبيًّا، ولكنا تجاوزنا ذلك إلى ما هو أبعد من التأمين النسبي إلى التصدير في قطاعات معينة، لم يكن الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي مجرد كلام إعلامي، بل واقع منظور تلمس خلاله ثمار هذه السياسات الزراعية أمامك اليوم، في أي محل للتموينات أو مركز للتسوق، وفي أي مكان داخل المملكة، مدينة أو قرية، قد لا يسأل بعضهم عن قصة هذه المنتجات، من ألبان وأجبان وزبدة وحليب طازج، ولحوم ودواجن وبيض وأسماك وروبيان وتمور متعددة الأنواع وخضراوات متعددة وزيت وزيتون، ومكان الإنتاج في السعودية، ويتم توزيعها طازجة وشبه يومي، ليس في بلادنا فحسب، بل حتى في السوق المجاورة من دولنا الخليجية، حيث أصبحت هذه السلعة مطلوبة لأنها منتج وطني؛ لأنها أصبحت منافسة مع الوقت ولكونها ذات جودة عالية، ولا ينافسها أحد، هذه قصة شركات رئيسة يجب أن تكتب أسماؤها بالذهب.

تطور الإنتاج المحلي ونسبة الاكتفاء الذاتي والواردات لأهم المنتجات الحيوانية في المملكة خلال الفترتين 1990-1992م و 1996-1998م.

	الفترة 1990-1992			الفترة 1996-1998		
	إنتاج محلي ألف طن	الاكتفاء الذاتي % (1)	نسبة الواردات % (2)	إنتاج محلي ألف طن	الاكتفاء الذاتي % (1)	نسبة الواردات % (2)
لحوم الأبقار	10.8	19	83	21.7	34.1	68.3
لحوم الأغنام	34	28.7	75.4	77.9	44.1	56.7
لحوم الماعز	7.70	53.5	48.6	20.5	57.3	42.8
لحوم الإبل	23.9	%100	1	39.9	82.3	17.9
لحوم الدجاج	217.6	52	48.7	339	61.6	41.3
لحوم الأسماك	42.2	55.7	46.4	53.2	51.2	51.2
البيض	115.9	%106.9	0.2	131.3	102.2	1.2
حليب الأبقار	308.5	97.9	1.2	549.6	%105.9	%0
حليب الأغنام	43.5	%100	%0	80.1	%100	%0
حليب الماعز	52.2	%100	%0	69.4	%100	%0
حليب الإبل	82.8	%100	%0	103.2	%100	%0
الإجمالي	487	%100	%0	802.4	%100	%0

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، نشرات التجارة الخارجية، 1992-1998م.

كانت شركات ضخمة فعلًا عُدَّت محركًا حقيقيًّا للدورة الزراعية؛ بسبب إمكاناتها وغاياتها الوطنية، ومع ذلك كانت الحكومة داعمًا رئيسًا للقطاع الزراعي والإنتاجي، ضمن سياسات وإجراءات واضحة، كان البنك الزراعي السعودي العمود

الفقري لدعم الزراعة والإنتاج والثروة الحيوانية والسمكية، صحيح هناك أخطاء أو استغلال، لكنها حالات نادرة لا تذكر، ولم تؤثر في السياق والجوهر العام للدورة الزراعية، وكانت الخطط والإستراتيجيات الزراعية تمضي لوجهتها بشكل لافت للنظر؛ فالشركات الرئيسة أنشئت في الفترة ١٩٧٥-١٩٩٦، وما بعدها استفاد من الإستراتيجية الزراعية التي نفذت وأصبحت تشريعات قائمة.

لقد كانت فكرة إيجاد علاقة إستراتيجية بين الوزارة والقطاع الخاص فكرة رائدة، حيث أسهمت هذه الشراكة البناءة في تعزيز المكتسبات الوطنية وأسست لعلاقة طويلة المدى وأصبحت هذه الشركات قائدة فعليًّا للعملية الزراعية وهي لا تزال صامدة بقوة حتى اليوم لأنها بنيت على أسس سليمة، حيث تسهم هذه الشركات في تعزيز المنتج المحلي والأمن الغذائي السعودي.

الخطط والإستراتيجيات الزراعية

لا يتحقق شيء وينجز دون خطة منظمة ومتكاملة، وتنفيذ محكم، ووضوح في الآليات والمرجعيات، كما أن أي خطة غير قابلة للتنفيذ ستكون ضربًا من الأحلام والآمال المفقودة، وأن أي عمل مهما -علا كعبه- بلا خطة وإستراتيجية، سيكون مضيعة للوقت وبلا نتائج محددة، كما أن خطة مقرونة بالعمل ستحقق النجاح مهما كانت العوائق والصعوبات التي تواجهها، كما أن الخطط الخمسية تأتي في إطار الرؤية الإستراتيجية التي نرغب في أن نصل إليها، كانت هذه الديباجة دستورنا في العمل، منذ أن بدأنا العمل في وزارة الزراعة والمياه، مع معرفتنا بطبيعة وجغرافية المملكة، والجغرافية البشرية لفترات تاريخية متعاقبة، تعطينا أملًا بأن على هذه الأرض ما يستحق الحياة، وأن هذه الأرض مباركة، وأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ منَّ على هذا البلد بموارد وخيرات عديدة، وعوامل قوة لا تتوافر في بلد آخر.

كنت مؤمنًا بالتخطيط الزراعي، وكنت أطالع تجارب دول العالم في الزراعة والإنتاج، وخططهم وإستراتيجياتهم المستقبلية، وكيف وصلوا إلى ما وصلوا إليه، كنت أنظر إلى هولندا كيف أصبحت بالثروة الحيوانية ومزارع الأبقار، علمًا على مستوى العالم بالحليب بنوعيه السائل والجاف، واستخداماته المتعددة والزبدة والأجبان وأنواعها واللحوم، فأصبحت هولندا «رقم واحد» في هذا الجانب وقلة من يستطيعون منافستها، رغم أن تعداد الأبقار فيها ما بين (٣,٧٥-٤)ملايين رأس، بينما في السودان العربي ٤٥ مليون بقرة حلوب قبل انفصال الجنوب و٣٦ مليونًا بعده، وتعد ثالث دولة في تعداد أبقار اللبن في العالم، ولكن السودان يعاني نقص الحليب، وضعفًا في الدخل، والأمر في أساسه إدارة وإرادة وقرار وإمكانات.

وكذلك التجربة الأسترالية في تربية الحيوانات، وخططهم الإستراتيجية، وكيف أصبحت أستراليا على قائمة الدول الرئيسة في الإنتاج الحيواني، حيث يزيد عدد المواشي فيها على ١٤٠ مليون رأس؛ فهي الثانية عالميًّا بعد الصين، وكنت أنظر للتجربة (الإسرائيلية) هذه الدويلة التي جاءت عبر المصارف والشركات الزراعية أولًا، كيف تحقق الزراعة والثروة الحيوانية عائدات تصل إلى ٦٠ مليار دولار سنوي، عندها أيقنت بالحكمة القائلة: «إذا أردت أن تخطط لمدة سنة فازرع حبًّا، وإذا أردت أن تخطط لمدة قرن فازرع شجرًا، وإذا أردت أن تخطط للعمر فثقف ودرب الناس»، وكان التثقيف والتدريب والتطوير جزءًا من الخطط والإستراتيجيات الزراعية، حيث تقبل المزارع السعودي هذه التوجهات وتفاعل معها بقوة.

كان الهدف الرئيس لخطة التنمية الزراعية الثالثة لعام ١٩٧٥-١٩٩٠ الاستمرار في سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي، بوصفها أفضل وسيلة لتنفيذ برامج التنمية، وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي رأسيًّا، من خلال استخدام التقنية الحديثة، وأفقيًّا بزيادة المساحة المحصولية. وقد حدثت زيادة في

الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي، بلغت تلك الفترة ٢٧١٦ مليون ريال، بزيادة قدرها ٣٨٤ % عن خطة التنمية الأولى، وتم توجيه التمويل إلى المشاريع الاستثمارية الزراعية المتخصصة، إذ تم إنشاء مشاريع كبيرة الحجم مستخدمة أحدث التقنية؛ ما قلل التكلفة وضاعف الإنتاج.

لقد حققت هذه الخطة معدل نمو عالٍ في الناتج المحلي الزراعي السنوي، إذ بلغ معدل النمو السنوي الفعلي للقطاع الزراعي خلال هذه الخطة ٥,٤ %، وكان المستهدف ٤ % فقط.

وكنا ننظر إلى هذا المعدل بعين الرضا، لكننا بناءً على ما لدينا من دراسات، فإننا نتطلع إلى المزيد من الإنتاج في السلع الرئيسة، كانت تلك مرحلة التحدي والإصرار، كنا على قناعة تامة بأننا سنصل إلى أهدافنا في الاكتفاء الذاتي، رغم ما كان يواجهنا من دعاية مضادة، ومن حرب نفسية وإعلامية.

كانت المهمة الرئيسة لخطة التنمية الزراعية الخمسية للأعوام ١٩٧٥-١٩٨٠، إحداث تغيير حقيقي في البيئة الاقتصادية، من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية بزيادة الإنتاج الزراعي المحلي، وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وتحسين الكفاءة الاقتصادية والتسويقية ورفع مستوى معيشة المزارع، وتأكيد أهمية القطاع الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي، وفي مساهمته في دعم الدخل القومي. وتم ذلك بدعم وبتوجهات حكومية؛ ولهذا كانت الخطط الخمسية تهدف إلى تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للعاملين في الزراعة وزيادة الإنتاج النباتي والحيواني، وكان القرار قرار دولة، لم يكن قرارًا فرديًّا، لكن في تلك الفترة كانت المملكة تحاول ألا تثير التساؤلات حولها؛ لأن الإنتاج المحلي يعني تقليص حجم الاستيراد، وهناك علاقات غير صحية نشأت بين المصدرين وبعض المستوردين،

وكلاهما ليس من مصلحته تعزيز الإنتاج الداخلي، ومع ذلك استطعنا أن نغير الصورة ونقنع المستورد بأن يتحول إلى مستثمر ومصدر أيضًا.

لم تتحرك الدورة الزراعية بطاقة وبكفاءة عالية، إلا بعد تنفيذ خطة التنمية الزراعية الخمسية لأعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٥م، حيث كان من أهدافها الرئيسة تحقيق مستوى عالٍ من الاكتفاء الذاتي الغذائي، ورفع مستوى دخل ومعيشة المزارعين ورفاهية أهل الريف، وتعد هذه الخطة بداية مرحلة الانطلاق الفعلية، «حيث بلغت فيها الاستثمارات الموجهة للزراعة ٦٠٠٤ ملايين ريال بزيادة قدرها ١٢٠،١ % عن خطة التنمية الثانية» [٤٤].

وأهم السياسات التي اتبعت في هذه الخطة، اشتملت على رفع كفاءة قطاع الزراعة التقليدي، ومراجعة كل من نظام توزيع الأراضي البور ونظام الإعانات الزراعية، وتحسين مستوى فاعليتها، وتوسيع قاعدة بيانات القطاع الزراعي، وقد خفضت الحكومة السعر التشجيعي للقمح من ٣،٥ ريال/كجم إلى ريالين /كجم؛ وذلك ترشيدًا لاستخدام المياه، ولأن إنتاج القمح زاد على معدل الاكتفاء الذاتي، حيث تمثلت إنجازات الخطة في زيادة معدل النمو السنوي للناتج المحلي الزراعي، وبلغ ٨,٧ % وكان المستهدف ٥,٤ % فقط.

وتحقق نمو سريع في الإنتاج الزراعي، وتمت إقامة ١٤٥٦ مشروعًا زراعيًّا متخصصًا، وتحقق الاكتفاء الذاتي من القمح والتمور والبيض، بل تجاوز ما خططنا له، وكان ملاحظًا تطور كبير في كمية ونوعية الغذاء، إضافة إلى التطور الواضح في نسبة الاكتفاء الذاتي، إذ ارتفع استهلاك الفرد السنوي في كل من البقوليات والخضراوات واللبن والبيض والسمك إلى ١٠,٢ ، ٧,٤ ، ١٢٩,٢ ، ١٦٠,٦ ، ٣,٥ كجم، بدلًا من ٩,١ ، ٤٠٥ ، ١١٤,١ ، ١٠٧,٢ ، ٢,٨ كجم في الخطة الثانية على

التوالي. وعليه يتضح أن خطتي التنمية الثانية والثالثة قد حسنتا وضع الأمن الغذائي بمفهومه الشامل، من حيث كمية ونوعية الغذاء ومصدره.

النخيل وصناعة التمور السعودية

قصة صناعة النخيل، من القصص التي أقف إجلالًا واحترامًا لها، هذه النخلة التي ورد ذكرها في القرآن الكريم، والتي أنصفها الرسول الكريم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بجعلها شجرة مباركة، فما زلت أقف مليًّا عند قوله تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾ [مريم:٢٥] .. وأيضا «بيت ليس فيه تمر جياع أهله».. هكذا حدثنا رسولنا الكريم صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأرضنا -ولله الحمد-مباركة وفيها خير كثير، ومن ينظر إلى قوة الاقتصاد السعودي، يدرك أن الله يضع عنايته ورعايته لهذا البلد، ويمد أهله بالقوة والحضور والتأثير، ومن يطالع قصة النخيل والتمور في بلادنا، يدرك معنى الأمن الغذائي الوفير الذي تحقق، والذي ما زال أمامه آفاق كبيرة للتطور والازدهار مستقبلًا.

في المملكة الآن ما يزيد عن ٣٠ مليون نخلة مثمرة، ومزارع عريضة ونموذجية، وشركات للتمور بأنواع مختلفة، ولم يأت ذلك عبثًا، بل كان نتيجة للسياسات والخطط والإستراتيجيات الزراعية التي اعتمدناها بمعرفة وعلم ودراسات؛ فبعض الشركات اليوم يمتلك ما بين ١-٥ ملايين نخلة، في مساحة زراعية تزيد على ١٧٥ ألف هكتار، والنخيل والتمور أصناف عديدة، تزيد على ٤٠٠ صنف، وأفضلها على الإطلاق وبنسبة ٩٠ % موجود في بلادنا، وتعد المملكة من أوائل الدول في إنتاج التمور على مستوى العالم، وهناك مهرجانات للتمور، تستعرض فيها أجود الأنواع كمهرجان بريدة للتمور، ومهرجان الأحساء، «حيث تقدر قيمة صناعة التمور في المملكة بـ ٥ مليارات ريال سنويًّا»، وبنسبة ١٥ % من الإنتاج العالمي [٤٥]، وهي تستقطب آلاف العاملين، حيث أسهمت السياسة الزراعية في توليد الوظائف، في مختلف المجالات،

وهناك توقعات بأن تتضاعف أهمية وعائدات صناعة التمور في السنوات العشر القادمة.

وكان من صلب السياسات الزراعية تشجيع زراعة النخيل، وكان لا بد من أن تكون هذه السياسات واضحة ومعتمدة ومؤسسة على قواعد علمية، وقد وجدنا أن سياسات الدعم تسهم في عملية التطوير الزراعي بشكل شامل؛ ولهذا صممنا إعانة خاصة لزراعة الفسائل، تمنح تشجيعًا للمزارعين ضمن شروط وضوابط، تهدف السياسات الزراعية إلى تحقيقها مستقبلًا، حيث يتم معرفة خصائص التربة والخبرة في المجال الزراعي، والاسترشاد الزراعي، وتحديد عدد الفسائل المزروعة

ونوعيتها، وتحديد المسافة بين كل فسيلة وأخرى؛ ما ساعد على تطبيق نظم الميكنة الزراعية الحديثة وتوفير الجهد، وتقليص الكلفة، وبما يساعد على زيادة الإنتاج كمًّا ونوعًا، وصارت المملكة من أكبر منتجي التمور في العالم، حيث بلغت قيمة إعانة الفسائل من قبل وزارة الزراعة والمياه بواقع ٥٠ ريالًا لكل فسيلة، وهناك رقابة للمزارع التي تحصل على الإعانة، لضمان أنها تعمل في إطار السياسات الزراعية، وقد صرفنا في الفترة ما بين ١٩٧٥-١٩٩٦، ما يعادل ٢, ٨٩ مليون ريال إعانة لفسائل النخيل.

ولم تتوقف الإعانة على الفسائل فقط، بل قدمت وزارة الزراعة والمياه إعانة نقدية لدعم إنتاج التمور، حيث ربطت هذه الإعانة بالإنتاج، وحددت بواقع ٢٥, ٠ ريال لكل كجم من التمور، إضافة إلى شراء الدولة لـ ٢١ ألف طن من التمور سنويًّا لأغراض المساعدات الدولية، وكانت الحكومة تشتري ذلك بسعر تشجيعي يصل إلى ٣,٥ ريال لكل/ كجم، عن طريق مصنع التمور بالهفوف، وقد بلغت جملة إعانة إنتاج التمور ٤٥, ٦٧٤ مليون ريال خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥-١٩٩٥.

كنا في وزارة الزراعة والمياه نؤمن بأن الزراعة بيئة عمل متكاملة، حتى تأتي بنتائج إيجابية عالية الجودة والإنتاج، عليك أن تحسن رعايتها والاهتمام بجميع مفاصلها دون استثناء، ولكل بيئة زراعية إيجابيات وسلبيات ومشكلات، وعلى المزارع أن يمتلك جزءًا مهمًّا من الوعي بالبيئة الزراعية، أو أن يحصل عليها عبر خدمة الاستشارات الزراعية، كانت خطتنا بأن يكون لكل قطاع وصنف زراعي مرجعية إرشادية، وأن يكون لديها مختبراتها العلمية، وأن يكون لها تصورها الشامل عن هذه الزراعة، كي تتراكم المعارف والمعلومات والخبرات، ومعرفة الواقع الزراعي المعاش ومشكلاته، ولهذا أنشأنا برنامجًا خاصًّا لتحسين إنتاج التمور، وتحسين نوعية الثمار وزيادة الإنتاج، واستبدال الأصناف الرديئة بأصناف ذات جودة عالية، واستخدام

تقنيات جديدة في جني الثمار، وتدريب المزارعين على استعمالات آلات الحصاد والتجفيف، هم وأسرهم، وأنشأنا لذلك الغرض مختبرًا متخصصًا في زراعة أنسجة النخيل؛ للحصول على كميات أكبر من الفسائل الجديدة، ودعم قطاع زراعة النخيل وتقليص الكلف، وزراعة الأصناف الجيدة كالسكري من منطقة القصيم في منطقة المدينة، والخلاص من الأحساء في منطقة الرياض، وأنشأنا معمل التجفيف الصناعي للأصناف المتأخرة في النضج، ومصنع تعبئة التمور في الأحساء، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص لإنشاء مصانع تعبئة وتصنيع مشتقات التمور.

مزارع نخيل وصناعة متكاملة

تعدُّ مزارع الشيخ صالح الراجحي رَحِمَهُ ٱللَّهُ نموذجًا لهذه الزراعة الحيوية، حيث يقدر العدد الإجمالي للنخيل في مزرعتي القصيم والرياض بنحو ٩٠ ألف نخلة، ويبلغ حجم إنتاجها من التمور نحو ٤،٠٠٠ طن سنويًّا من مختلف الأصناف [٤٦]، هذه واحدة من المزارع النموذجية، تعكس قدرتنا على الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، في حين أن هناك عددًا من المزارع النموذجية الأخرى، التي تقف شاخصة اليوم ولا تحتاج إلى دليل على صحة الإستراتيجية الزراعية السعودية، حيث لا يخلو بيت أو مائدة سعودية من هذه المنتجات.

ونتيجة لتطور صناعة النخيل في المملكة، كان علينا أن نؤسس لتلك الصناعة بشكل عملي؛ لتصبح صناعة متكاملة من توزيع الأراضي أو الحصول على الدعم والإعانات، والتزويد بالخبرات الضرورية لهذه الصناعة، ومستلزماتها من حيث الوقاية الزراعية والفسائل واستحداث الأسواق المحلية السنوية للتمور، وإنشاء مصانع لتعليب وتغليف التمور، والتصدير للخارج، وتطوير استخدامات التمور في عديد من الصناعات الغذائية المختلفة، وجاء ذلك نتيجة مجموعة البرامج والخطط الإستراتيجية الشاملة لتدعيم الاقتصاد الزراعي والحيواني السعودي، حيث

كانت سياسات المنح والإعانات والقروض داعمًا رئيسًا لنشأة مثل هذه الصناعة الإستراتيجية، وتطوير إمكاناتها وقدراتها التقنية، واعتماد الميكنة وشبكات الري بالتنقيط ومختلف المعدات واللوازم الزراعية، ومنح التراخيص لإنشاء مزارع النخيل ضمن ضوابط مدروسة مسبقًا، «حيث بلغت مصانع التمور في المملكة ٦٥ مصنعًا عام ٢٠٠٩م، وارتفعت في عام ٢٠١٧ إلى ١٥٢ مصنعًا. وتشكل صادرات التمور في صورها الطازجة والمكبوسة والمجففة ٢٤٨ مليون ريال، تمثل ٢,٣% من إجمالي الصادرات من السلع الغذائية المقدرة بـ ١٠,٧ مليار ريال [٤٧] فيما تبلغ المساحة المزروعة بالتمور في المملكة «١٥٧ ألف هكتار تنتج ١,٣ مليون طن تمور حسب إحصاءات ٢٠١٦م. ويمثل إنتاج المملكة نسبة ١٥ % من مجمل الناتج المحلي، وهذا يضع المملكة في مرتبة تؤهلها لأن تكون التمور ليس مجرد منتج يتم تصدير كميات قليلة منه، ولكن منتج قابل لأن يكون رافدً اقتصاديًّا وتصديريًّا كاملًا». [٤٨]

وفي عام ١٩٨٣ تم إنشاء مصنع للتمور بالأحساء؛ لكون الأحساء كانت من أكثر مناطق المملكة إنتاجًا للتمور، ولكونها أيضًا قريبة من منافذ التصدير، وبدأ المصنع في تسلم التمور من جميع مناطق المملكة في عام ١٩٨٤م. وفي عام ١٩٨٧ صدر أمر ملكي بأن تكون المعونة التي تقدمها السعودية لبرنامج الغذاء العالمي بالكامل على شكل تمور؛ ما كان له أثر واضح في تشجيع المزارع للاهتمام بالنخيل، ورفع إنتاجيتها، حيث كانت الكمية المشتراة لا تتجاوز عشرة آلاف طن، وتضاعفت لتصل إلى ٢١ ألف طن سنويًّا منذ ذلك العام، حيث ساعد المصنع مزارعي النخيل وأسهم في تصريف جزء من إنتاجهم بسعر تشجيعي، كان له أثر إيجابي في تحسين وضع المزارعين الاقتصادي، ورفع القيمة الشرائية للتمور الخام المعروضة في السوق نتيجة شراء الدولة جزءًا منها.

انطلاقة شركة الأسماك

كنا نتألم ونحن نطالع كيف تأتينا الأسماك الملوثة بالإشعاعات من مختلف دول العالم، وكيف كانت تدخل دون رقيب أو حسيب، علمًا بأن البحار المحيطة بالمملكة تملك أجود أنوع الأسماك، وفيها ثروة كبيرة لا تقدر بثمن، وكانت خطة الوزارة في الأمن الغذائي متكاملة، تشمل الأسماك والروبيان، والكافيار، كان الاستثمار البحري شبه متوقف في بلادنا، وكانت مراكب الصيد تقليدية، وممنوعة من ممارسة الصيد في معظم المناطق البحرية، ولا وجود لدعم أو إستراتيجية واضحة لهذا القطاع الحيوي، رغم أن مجموع طول سواحل المملكة البحرية يصل إلى ٢٦٠٠ كم، وكانت التقديرات الإستراتيجية أن هذا القطاع منافس إقليميًّا ودوليًّا، ولأن الأمر يتعلق بترسيم الحدود المائية الإقليمية والدولية للمملكة، فإن الاستثمار غير المنظم قد يدخلنا في مشكلات مع دول أخرى؛ ولهذا كان علينا أن نتحرى الجهات المختصة عن هذه الحدود وكيفية تعيينها لتوظيف الثروة السمكية في خدمة الاقتصاد الوطني، فقد كانت استخدامات هذا القطاع دون التقليدية آنذاك، فهي ثروات هائلة مهدرة، ولا يمكن ولوج هذا القطاع الحيوي دون التعاون والقطاع الخاص، وعليه كان لا بد من تنظيمه أولًا وإدماجه ضمن إستراتيجية وزارة الزراعة والمياه ثانيًا.

عقدنا في وزارة الزراعة والمياه العزم على وضع أسس للاستثمار في هذا المجال الحيوي، وواجهتنا عقبات عديدة في هذا القطاع، كان أبرزها منح الدولة في وقت معين حق الامتياز بالكامل للاستثمار في المياه الإقليمية لجهة وحيدة وكان ذلك في وقت متقدم حيث لم تكن الإمكانات والقدرات تؤهل أي جهة للاستثمار في هذا المجال، غير أنه كان تحديًا يجب تجاوزه من الناحية القانونية، ولا يمكننا بوصفنا وزارة التصرف في هذا القطاع الحيوي دون إعادة النظر بحق الامتياز ذاك، ودخلنا في نقاشات مع تلك الجهة التي أبدت استعدادها للموافقة على سحب الامتياز،

والدخول كمستثمر رئيس بين مجموعة من المستثمرين في شركة متخصصة بالأسماك، على أن تعود السلطة للاستثمار البحري لوزارة الزراعة والمياه، ورفعنا حينها مذكرة لرئيس مجلس الوزراء الملك فهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ نطلب فيها إعادة حق الامتياز في البحار المحيطة للمملكة إلى الوزارة، وقد صدر القرار عن مجلس الوزراء ودعم بمرسوم ملكي بعد فترة طويلة من المفاوضات، وكانت البداية والانطلاقة في تأسيس الشركة السعودية للثروة السمكية بتاريخ ١٩٨١/٣/١٤ وفي العام ١٩٨٢ تم تأسيس مركز أبحاث الثروة السمكية بجدة، وهي شركة مؤسسة من كبار المستثمرين، وجاء ذلك عقب إنشاء وكالة الوزارة لشؤون الثروة السمكية، وتم إنشاء مجلس إدارة لهذه الشركة، وتم تحديد رأسمالها بـ ٢٠٠ مليون ريال بشكل تدرجي، حيث يتم رفعه حسب الحاجة، وتبع ذلك إعطاء تراخيص لإنشاء شركات صغيرة ومتوسطة وكبيرة، وكان مجلس الإدارة مكونًا من ثمانية أشخاص، ومساهمة الدولة فيها بنسبة ٢٥ %، ويرأس مجلس إدارتها وزير الزراعة والمياه.

بدأت عمليات الإنتاج السمكي من أسماك وروبيان، وتم إعطاء تراخيص لإنشاء مزارع سمكية، وقد دعمت بقروض من البنك الزراعي السعودي، وانتشرت المزارع في الوسطى والخرج، وكذلك مزارع الروبيان، وأصبحنا نملك الأمن الغذائي في هذا المجال وأن نصدر ما يزيد عن حاجتنا إلى دول مجاورة وبدأنا بإنتاج الكافيار، وأصبح لدينا ما لايقل عن ١٢-١٦ ألف مركب صيد في مختلف المناطق، وأنشئت شركات متخصصة بنقل الأسماك والروبيان وقامت بتوزيعها إلى مختلف أسواق المملكة، بل استحدثت الثلاجات وبدأت دورة اقتصادية شاملة نتيجة تفعيل هذا القطاع، وكذلك إنتاج التونا والسردين، والزيوت السمكية، ولا يزال هذا القطاع واعدًا وحيويًّا جدًّا، وكانت تقديراتنا بأنه يمكن أن يكون رافدًا رئيسًا ومهمًّا للاقتصاد الوطني، حيث أوضحت التقديرات الإستراتيجية في حينه أن هذا القطاع يحتاج إلى استثمارات مستقبلية ضخمة قد تصل إلى ٢٠ مليار دولار؛ حتى يكون قطاعًا بمواصفات عالمية،

وكانت رؤيتنا أنه بمجرد وضع الأسس والآليات والأنظمة التشريعية والبنى التحتية، وبمشاركة القطاع الخاص، فإن النهضة لهذا القطاع قادمة، حيث كانت لنا رؤية إنتاجية واضحة، تؤكد إمكانية الوصول إلى قدرة عالية من الإنتاج السمكي، تصل إلى ٥٠ ألف طن سنويًّا آنذاك، وذلك مع توفير البنى التحتية الرئيسة، حيث لا تزال الدولة كما يبدو لي جادة في تطوير هذا القطاع الحيوي.

ولعل السياسات الزراعية المعتمدة في وزارة الزراعة والمياه وإعادة تأسيس مرافقها ووكالاتها قد تم بإنشاء وكالة الثروة السمكية في ١٩٩٢/٢/١٦ إضافة

لصدور اللائحة التنفيذية لنظام صيد واستثمار وحماية الثروات المائية الحية في المياه الإقليمية بتاريخ ٢٧/٣/١٤٠٩ هـ.

إن استعادة الوزارة السيطرة على هذا القطاع والسنوات التي أمضتها الوزارة حتى استعادت الامتياز ، وصولًا إلى تحديد الحدود الدولية والمياة الإقليمية للدول ووضع تشريعات للإسهام في نهوض هذا القطاع ودعمه وتوفير شروط فنية للاستثمار فيه ، إضافة إلى خطة الإنتاج و التوزيع والتسويق التي ما كانت لتكون بهذه القوة والفاعلية لولا الإقبال الكبير من قبل القطاع الخاص والدعم الحكومي حيث بدأنا نلمس وجود الأسماك و توافرها في مختلف أسواق المملكة طازجة ومنافسة للمنتج المستورد .

ولعل عمليات الاستزراع المائي واحدة من العمليات النموذجية التي تم تطويرها من خلال مركز أبحاث الثروة السمكية حيث أنيطت بهذا المركز مهمات البحث والدراسات الإستراتيجية لهذا القطاع، حيث كانت الخطة بأن يكون لكل قطاع مركز دراسات متخصص به لتعزيز إمكاناته والارتقاء به بشكل علمي، حيث انفتحنا على المؤسسات الدولية للحصول على خبراتهم في هذا القطاع وكانت أولى خطوات التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية «الفاو» لإنشاء مركز المزارع السمكية بجدة والذي يعرف بـ(مركز أبحاث الثروة السمكية) وذلك لدراسة أنواع الاستزراع المائي وإدخال تقنيات التفريخ وتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية واختيار الأماكن المناسبة للاستزراع وتقديم الدعم الفني والاستشاري للمزارع المائية آنذاك.

سياسات دعم الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي

يحلو لبعضهم انتقاد تجربة الدعم والإعانة لهذا القطاع، رغم أنها مشروطة ومحددة بمهل زمنية، تهدف إلى تمكين القطاع من أن يكون قوة ذاتية تعتمد

على نفسها فيما بعد، حيث كانت مختلف دول العالم وما زالت تدعم وترعى هذه القطاعات، وتبين لي أن الدعم المنضبط بالأهداف، يعد سياسة زراعية ثابتة لدى هذه الدول، واطلعت على تجارب هولندا في تربية العجول والأبقار وتسمينها، وآليات عملهم في جعل منتجاتهم منافسة ومؤثرة في السوق العالمية، كونها تشكل جوهر الأمن الغذائي في بلادهم، وكذلك أستراليا في تربية الأغنام، والهند في تجربتها الزراعية والحيوانية، وأكثر ما لفت انتباهي أن دولة مثل اليابان تقدم الدعم لمزارعي الأرز بنسبة تزيد ١٠ أضعاف عن سعر الأرز في الأسواق القريبة والمجاورة منها، وقد طلب منهم عديد من الدول الكف عن زراعة الأرز المكلفة، وتأمين احتياجاتهم بأقل من كلفة زراعته بكثير، غير أن اليابان كانت لديها خطة إستراتيجية تفيد بدعم قطاع زراعة الأرز لسنوات، لحين اعتماده على نفسه، حتى يصبح منافسًا، ويغطي احتياجات اليابان، بل يزيد على الحاجة من أجل التصدي لأي تهديد خارجي.

سياسات الدعم لم تكن عشوائية كما يظنها البعض، وإنما كانت مدروسة من جانب، ومن جانب آخر مركزة على السلع الأساسية، ولم تذهب لسلع كمالية أو جانبية، بل ذهبت لتوطين الزراعات الرئيسة والتي تعدُّ من متطلبات الأمن الغذائي لأي دولة ومجتمع، كما أنها لم تكن دائمة ومستمرة، بل كانت مشروطة بتحقيق الإستراتيجية الزراعية المتكاملة، كما أننا استطعنا إحداث تغيير في البيئة الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمعات الزراعية ، وأيضًا وصلنا إلى أن تصبح الزراعة مصدرًا آخر للدخل غير النفطي، وغير الحكومي، فقد أنشئت لدينا شركات زراعية عملاقة، وهناك مزارعون استطاعوا التعامل مع مختلف متطلبات الإنتاج الزراعي، وجاءت سياسات الدعم والعون الزراعي والحيواني والسمكي، رافدًا رئيسًا لصناعة الاكتفاء الغذائي في المملكة.

وعليه، كان لوجود البنك الزراعي السعودي الذراع المالية لتطوير الاقتصاد الزراعي، ضرورة لتنفيذ إستراتيجية الزراعة في بلادنا، وكانت مهمة البنك دعم القطاع الزراعي والحيواني، وكانت القروض مربوطة بالإنجاز التنموي؛ لأن الهدف هو رفع كفاءة القطاع الزراعي وإنتاجيته، ودعم وتطوير هذا القطاع الحيوي بقروض ميسرة، لتمكين المزارعين والشركات الزراعية من تطوير مجالات عملها، والحصول على التقنية الزراعية اللازمة، مثل المكائن والمضخات والآلات الزراعية ومعدات تربية الأبقار والدواجن والأغنام ومعدات تربية النحل و الأسماك.

ولهذا كانت السياسات الإقراضية للبنك، مرتبطة بإستراتيجية الزراعة السعودية، وكان هناك نوعان من هذه السياسات، يستند النوع الأول منها إلى الإقراض المباشر بأنواع مختلفة، حيث كانت هناك ثلاثة أنواع من القروض: أولًا: قروض قصيرة الأجل، لا تتجاوز مدتها السنة، وتستخدم في تمويل حاجات المزارعين الموسمية، مثل أجور العمال وتكاليف الحراثة والأسمدة والوقود والتقاوي والأدوية البيطرية والمبيدات الحشرية، ومصروفات تربية النحل ومعدات صيد السمك. ثانيًا: قروض متوسطة الأجل، تمتد عشرة أعوام، وتمنح لشراء المكائن والمضخات والآلات الزراعية وحفر الآبار وأجهزة الري وتمديد الأنابيب والمظلات البلاستيكية، ومصدات الرياح والمباني والمنشآت وصوامع تخزين الحبوب، إضافة إلى تمويل المشاريع الزراعية بأنواعها المختلفة. ثالثًا: قروض طويلة الأجل، تصل إلى خمسة وعشرين عامًا، وغالبًا ما توجه إلى مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية، والشركات الكبيرة.

وتوضح الحركة العامة لقروض البنك الزراعي العربي السعودي خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥-١٩٩٥م، أهمية هذا الدور في تطوير القطاع الزراعي وتحديثه، حيث قدم البنك في عام ١٩٧٥م، قروضًا قصيرة الأجل بلغت ٣٠٧٣ قرضًا، بقيمة

٨,٢ مليون ريال و١٦٦٢٩ قرضًا متوسط وطويل الأجل بقيمة ٢٦١,٢ مليون ريال، أي أنه قدم ١٩٧٠٢ قرض بقيمة ٢٦٩,٤ مليون ريال عام ١٩٧٥م، وارتفع إلى ٣٨٨٨٦ قرضًا بقيمة ٤١٦٦ مليون ريال عام ١٩٨٢م، أي أن قيمة التمويل قد تضاعفت أكثر من ١٥ مرة، بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٠٦,٦ %، كما قدم البنك في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥-١٩٩٥م، قروضًا قصيرة الأجل بلغت ٣٨٧٣٧ قرضًا بقيمة ٢٥٩,٩ مليون ريال، و٢٧٥٣٠٩ قروض متوسطة وطويلة الأجل بقيمة ٢٨٨٥٣,٢ مليون ريال، أي أن البنك الزراعي قدم خلال هذه الفترة ٣١٤٠٤٦ قرضًا تقدر قيمتها الإجمالية بـ ٢٩١١٣,١ مليون ريال .

أما المشاريع الاستثمارية المتخصصة الممولة من قبل البنك خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٥ م، فشملت مشاريع الدجاج اللاحم، والبياض، ومشاريع الألبان ومشتقاتها، والبيوت المحمية، والحبوب والأعلاف، وتربية وتسمين الأغنام والعجول، حيث تم تمويل ٤٦٠ مشروع دجاج لاحم بقيمة ١٣٨٣,٤ مليون ريال، و٢٣٩ مشروع دجاج بياض بقيمة ٥٤٣,٣ مليون ريال، و٣٩ مشروعًا للألبان بقيمة ٣٦٤,٢ مليون ريال، و٢٢٥ مشروعًا للبيوت المحمية بقيمة ٩٩٧,٨ مليون ريال، و١٧٥٧ مشروعًا للحبوب والأعلاف بقيمة ٢٩١٣ مليون ريال، بينما بلغت مشاريع تربية وتسمين الأغنام والعجول ١٥٥ مشروعًا بقيمة ٦٨٥,٢ مليون ريال .

وخلال خطط التنمية الزراعية - الخامسة- «بلغ إجمالي التمويل من قروض البنك للمشاريع الاستثمارية المتخصصة ٧٢٤٧,٤ مليون ريال، وأن أكثر القروض منحت لمشاريع الحبوب والأعلاف بنسبة ٣٩,١ %، ثم الدجاج اللاحم بنسبة ١٩,٤ %، تليها البيوت المحمية بنسبة ١٣,٥ %، ثم تربية وتسمين الأغنام والعجول بنسبة ٨,٥ %، ثم الدجاج البياض بنسبة ٦,٩ % والألبان بنسبة ٥,٥ %» [٤٩].

أما النوع الثاني من السياسات الإقراضية فهو يستند إلى الإعانات الزراعية، التي تعد من أهم برامج الدعم الحكومي للقطاع الزراعي، وهي نوعان: النوع الأول يتمثل في الدعم السعري لمدخلات الإنتاج الزراعي، الذي يمكن المزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي من الحصول على مستلزمات الإنتاج، من خلال تخفيض أسعار تلك المستلزمات، حيث يختص البنك الزراعي بتقديم إعانات لمدخلات الإنتاج، والنوع الثاني هو دعم المنتجات الزراعية وتختص به وزارة الزراعة، ويهدف إلى تشجيع زراعة بعض المحاصيل الزراعية والتوسع في زراعتها وإنتاجها لأهميتها الغذائية والإستراتيجية، ويقوم ذلك على ركيزتين: الأولى على شكل إعانات تشجيعية تدفع للمزارعين مرتبطة أساسًا بكمية الإنتاج، وتشمل الدخن والأرز والذرة الصفراء وفسائل النخيل، إضافة إلى إعانة إنتاج التمور، وإعانة الأسمدة الكيميائية والمواشي، والجانب الثاني من أشكال الدعم يرتكز على شراء الإنتاج من القمح والشعير بأسعار تشجيعية من المزارعين، ويتم الشراء عن طريق المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق.

وفي هذه الفترة ظهرت شائعات مغرضة، تؤكد أن عددًا كبيرًا من التجار أصبحوا يستوردون القمح من الخارج بأسعار مخفضة، ويبيعونه على الدولة بأسعار عالية ومدعومة، وقد فات مروجو هذه الشائعات بأن نوعية القمح السعودي مختلفة جدًّا عن الأجنبي، وأن شراء القمح من المزارعين يكون في موسم محدد مغاير لموسم الإنتاج في دول أخرى، وبمعرفة مسبقة للمساحات المزروعة بالقمح، غير أنها شائعة انتشرت كغيرها من الشائعات لضرب إنتاج القمح والسياسة الزراعية السعودية، حيث تقبل المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق آنذاك، القمح من مزارعين لديهم شهادات موثقة من وزارة الزراعة والمياه، ولم نكتشف أي محاولة من هذا الجانب؛ بسبب الرقابة والفحص الفني وما تقوم به المؤسسة.

ويتضح لنا مما تقدم أن معظم الإعانات تقدم عبر ثلاث قنوات رئيسة: أولًا: وزارة الزراعة و المياه التي تقدم إعانات الإنتاج. وثانيًا: البنك الزراعي الذي يقدم إعانات مدخلات الإنتاج. وثالثًا: المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، التي تقوم بشراء القمح والشعير من المزارعين بأسعار تشجيعية، ضمن إستراتيجية ودورة إنتاجية زراعية متكاملة، تبدأ من (السياسات الزراعية، المزارع، توزيع الأراضي واستصلاحها، الشركات المساهمة، الدعم والقروض، والشراء والتصدير)، «وبلغت القيمة الإجمالية للإعانات الممنوحة عن طريق وزارة الزراعة والمياه خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م، ما يعادل ٢٧٦٣,٩٣ مليون ريال موزعة على المواشي، وإنتاج التمور، والحبوب، والأسمدة الكيميائية، وفيما يتعلق بفسائل النخيل، فقد دعمت بمبلغ ٣١٦,٢٦ ،٤٤٨,٤٣ ،٤٥, ٦٧٤ ،٥٩, ١٢٣٥، و ٢, ٨٩ مليون ريال على التوالي» [٥٠].

أما ما يتعلق بإعانات ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي: المكائن والمضخات، والآليات الزراعية، فقد منحت تشجيعًا للمزارعين لفرض استخدام التقنية الزراعية الحديثة وتقليل الاعتماد على اليد العاملة، والحد من هدر المياه ما أمكن؛ فبالنسبة لمكائن الري ومضخات المياه والآليات الزراعية من محاريث ومعدات زراعية أخرى، يعفى المزارع من ٥٠% من قيمة الطلمبات ، و ٤٥% من قيمة المعدات الزراعية الأخرى، وتدفع من قبل البنك الزراعي العربي السعودي، وتحدد حاجة المزارعين بناء على دراسة ميدانية واضحة، وقد استحوذت المكائن والمضخات على النصيب الأكبر من إجمالي الإعانات المصروفة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م، «حيث بلغ إجمالي الإعانات لها ٤١٠٨,٧٧ مليون ريال بنسبة ٤٠,١ % من إجمالي قيمة الإعانات الممنوحة من قبل البنك الزراعي البالغة ١٠٢٦٩,٢٤ مليون ريال، تليها الآليات الزراعية بمبلغ ٣٠٠٢,٠٩ مليون ريال بنسبة ٢٩,٢ %» [٥١].

وقد «احتلت إعانة الأعلاف المركزة المركز الثالث بعد إعانة كل من المكائن والمضخات، والآليات الزراعية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥-١٩٩٥، حيث بلغت جملة الإعانة المدفوعة من قبل البنك الزراعي ٢٨٨٤,٠٩ مليون ريال بنسبة ٢٨,١ % من إجمالي قيمة الإعانات الممنوحة»-[٥٢]، وتم إقرار هذه الإعانة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية؛ ما أدى إلى قيام مشاريع تربية وتسمين الأغنام والعجول، وإنتاج الألبان، وصناعة الدواجن، وتصرف الإعانة بنسبة ٥٠ % من سعر مركزات الأعلاف. وقد أوقفت عام ١٩٩١م؛ لأنها كانت تشجيعية وهدفها إيجاد بنية تحتية حقيقية لهذا القطاع، وقد تمكن القطاع من الاعتماد الذاتي بعد وقف هذه الإعانة، حيث تقوم المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق بإنتاج أعلاف مصنعة تباع لمربي الماشية بأسعار مدعومة بنسبة ٥٠ %، وأيضًا تباع الأعلاف كالذرة الرقيقة والشعير بأسعار رمزية، وتصرف إعانة الأعلاف لمستوردي الأعلاف من قبل وزارة المالية.

وفيما يتعلق بإعانة نقل الأبقار المستوردة، فقد خصصت هذه الإعانة لتشجيع أصحاب مشاريع الألبان على استيراد السلالات الجيدة من الأبقار ذات الإنتاجية العالية من الألبان، على أن تتكفل الدولة ممثلة في البنك الزراعي رسوم الشحن الجوي كافة من بلد المنشأ حتى ميناء الوصول، وتصرف هذه الإعانة شريطة ألا يقل عدد الأبقار المستوردة عن ٥٠ بقرة في الشحنة الواحدة، ولا يزيد على الرقم المحدد في دراسة الجدوى الموافق عليها من قبل وزارة الزراعة والمياه، وأن تكون شهادات النسب ملائمة مع مواصفات وزارة الزراعة والمياه؛ للتأكد من أنها تتحمل الظروف الجوية للمملكة، وعلى صاحب المشروع تأمين البنية التحتية للمشروع وفقًا لمواصفات وزارة الزراعة والمياه، و الأرض والمياه الكافية لإنتاج العلف والحظائر والمستودعات اللازمة، إضافة إلى توظيف مهندسين زراعيين للإشراف الفني والإداري ومتابعة دائمة من أجهزة وإدارات الوزارة المتخصصة في مناطقهم، وقد تم صرف ١٥٦,١٥

مليون ريال إعانة لنقل الأبقار من قبل البنك الزراعي العربي السعودي بعد موافقة وزارة الزراعة والمياه، تمثل ما بنسبة ١,٥ % من إجمالي قيمة الإعانات الممنوحة من قبل البنك الزراعي خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م.

أما إعانة معدات الدواجن، فتشمل معدات مشاريع الدواجن المتمثلة في المشارب والمعالف الأوتوماتيكية، المفرخات والمفقسات وملحقاتها، معدات خلط الأعلاف وملحقاتها، وحدات الأقفاص الأوتوماتيكية بكل مستلزماتها، معدات الذبح والسلخ والتبريد والتجميد، ومعدات جمع ونقل وتنظيف البيض، وتصرف هذه الإعانة بنسبة ٢٠ % من القيمة إذا كان المشروع ممولًا بقرض من البنك الزراعي أو من أي جهة حكومية، وبنسبة ٣٠ % من القيمة إذا كان المشروع غير ممول، وتصرف هذه الإعانة من قبل البنك الزراعي العربي السعودي بعد قبول المستندات من وزارة الزراعة والمياه، وقد تم صرف ١٠٤,٦٦ مليون ريال إعانة لمعدات الدواجن في الفترة من ١٩٧٥-١٩٩٥م، بنسبة تقدر بـ ١,٠ % من إجمالي قيمة الإعانات الممنوحة من قبل البنك الزراعي العربي السعودي.

كما أن إعانة معدات الألبان، تشمل أجهزة الحليب الآلي من وسائل تبريد وحفظ، ونقل الحليب، البرادات لنقل منتجات الحليب المصنعة، وأجهزة تصنيع الحليب الآلية من بسترة وتعقيم وتجنيس، وأجهزة تصنيع وتعبئة منتجات الحليب مثل المبستر والجبن والزبادي، ومعدات وأجهزة المختبر الكيماوي والبكترولوجي لمراقبة جودة الحليب، وحددت الإعانة بنسبة ٢٠ % من القيمة إذا كان المشروع ممولًا بقرض من البنك الزراعي العربي السعودي أو من أي جهة حكومية، وبنسبة ٣٠ % من القيمة إذا كان غير ممول، وتصرف هذه الإعانة عن طريق البنك الزراعي العربي السعودي بعد قبول المستندات من وزارة الزراعة والمياه، وقد تم صرف ١٣,٤٨ مليون ريال كإعانات لمعدات الألبان في الفترة من عام

١٩٧٥-١٩٩٥م، وبنسبة ٠,٠١ % من إجمالي قيمة الإعانات الممنوحة من قبل البنك الزراعي العربي السعودي.

وتعد الأسمدة الكيماوية من أهم مدخلات الإنتاج الزراعي التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية من وحدة المساحة، وتدفع إعانة الأسمدة بنسبة ٥٠ % من قيمة السماد المنتج محليًّا والمستورد ٥٠ % من التكلفة، وتدفع وزارة الزراعة والمياه الإعانة إلى المستورد، شريطة أن يتقيد بسعر البيع الذي تحدده الوزارة وتم صرف مبلغ ٣١٦,٢٦ مليون ريال في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥-١٩٩٥م، حيث تم إيقاف هذه الإعانة عام ١٩٨٥م، بعدما تحقق الهدف منها فقد أيقن المزارعون والمستثمرون من جدوى استخدام الأسمدة الكيماوية لزيادة الإنتاج رأسيًّا.

وكانت خطة الوزارة تؤسس للمنتجات بشكلها الصحيح، وتدعم المنتجات الزراعية الرئيسة، وتهدف إلى إعانة المزارعين والشركات لتنفيذ إستراتيجية الزراعة، وصولًا إلى مرحلة النهوض والانطلاق، حيث تكتمل الدورة الزراعية للمنتج، ويصبح لديه القدرة على التطور والتوسع وتحقيق عائدات ربحية، مضافًا إلى ذلك تحقيق الأمن الغذائي، حيث منحت الوزارة إعانة لفسائل النخيل تشجيعًا للمزارعين على زراعة أصناف جيدة من النخيل، وزراعتها وفقًا للشروط العلمية التي حددتها وزارة الزراعة والمياه والمتمثلة في تحديد عدد الفسائل المزروعة ونوعيتها، وتحديد المسافة بين كل فسيلة وأخرى؛ ما ساعد على تطبيق نظم الميكنة الزراعية الحديثة وتوفير الجهد، وتقليل التكلفة، إضافة إلى زيادة الإنتاج كمًّا ونوعًا، وصارت السعودية من أكبر منتجي التمور في العالم، وتدفع هذه الإعانة من قبل وزارة الزراعة والمياه بواقع ٥٠ ريالًا لكل فسيلة، وقد تم صرف ٨٩,٢ مليون ريال إعانة لفسائل النخيل في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥-١٩٩٥م.

كما تقدم وزارة الزراعة والمياه إعانة نقدية لإنتاج التمور بواقع ٠,٢٥ ريال/ كجم ينتج من التمور محليًّا، إضافة إلى قيام الدولة بشراء جزء من إنتاج التمور يقدر بـ ٢١ ألف طن سنويًّا بسعر تشجيعي ٣,٥ ريال/ كجم عن طريق مصنع التمور بالهفوف، وقد بلغت جملة إعانة إنتاج التمور ٦٧٤,٤٥ مليون ريال خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥-١٩٩٥م.

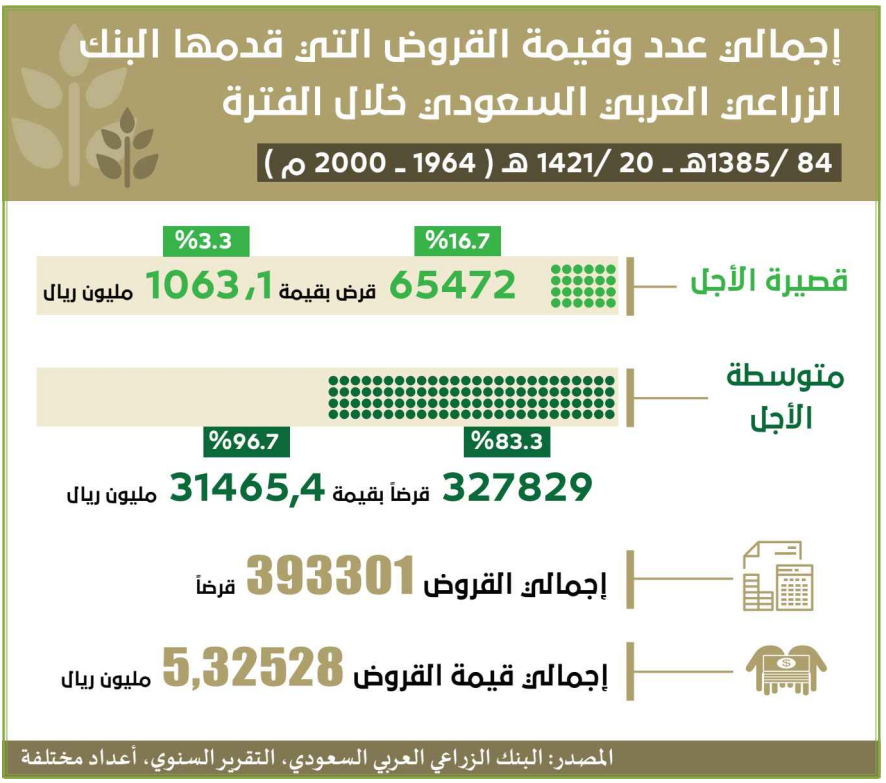

ولم تتوقف الإعانات على صنف أو منتج معين، بل شملت جميع الأصناف الأساسية للغذاء، وقد خصصنا إعانة للذرة الرفيعة وفول الصويا، تصرف عن طريق وزارة المالية لمربي الدواجن وماشية اللبن بواقع ٢٠٠ ريال للطن، وقد بدأت

عام ١٩٩١م، بعد توقف إعانة الأعلاف المركزة التي كانت تصرف من قبل البنك الزراعي، وكذلك إعانة البطاطس، حيث كان لدى الوزارة برنامج خاص وضمن مسارات واضحة ومحددة جميعها تصب في إطار تأمين الأمن الغذائي الشامل، وبموجب هذا البرنامج قدمت وزارة الزراعة والمياه تسهيلات عديدة للمزارعين، مثل توزيع ودعم تقاوي البطاطس ذات الإنتاجية العالية، حيث توزع الأطنان الخمسة الأولى مجانًا، وما تبقى من التقاوي حتى أربعين طنًّا تباع بسعر رمزي قدره ريال واحد للكجم، إضافة إلى توفير الإشراف المجاني، وتوفير الآلات الزراعية المتخصصة في زراعة البطاطس مجانًا للموسمين الأولين فقط، وعلى الرغم من أن الإعانة كانت مقصودة بدفع عملية إنتاج البطاطس لأبعد مدى كما يقال، فقد حققنا في هذا الجانب إنتاجية عالية لم نتوقعها؛ لأن البطاطس تفضل الأرض الرملية، وقد كان المنتج ذا جودة عالية ومنافسة.

كما ركزت الإعانات على القمح بشكل خاص، حيث كان يتم ذلك على أساس كمية الإنتاج، ونوعيته، حيث تقوم المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق بشراء القمح من المزارعين بسعر تشجيعي بواقع ٣,٥ ريال/ كجم لتغطية تكاليف الإنتاج والنقل والأرباح، وفي عام ١٩٨٩م، تم خفض السعر التشجيعي ليصبح ١,٥ ريال/كجم للشركات الزراعية وريالين/كجم للمزارع. وفي عام ١٩٩٤م، أوقف الشراء من الشركات الزراعية. وفي عام ١٩٩٥م، تم تخفيض السعر التشجيعي للقمح إلى ١,٥ ريال/ كجم للمزارع، مع قصر التسلم على الكميات التي تحددها وزارة الزراعة والمياه للمزارعين، حيث يتضح أن هدف سياسة الدعم والإعانة كان أولًا تشجيعيًا، وثانيًا تطوير زراعة المنتج، وثالثًا التأكد من انطلاق الدورة الإنتاجية للقمح؛ لأن انطلاقتها في مدارها الصحيح، تمنح الوزارة خفض هذه الإعانات تدريجيًّا، وهذا ما كنا نقوم به بعد دراسة وافية.

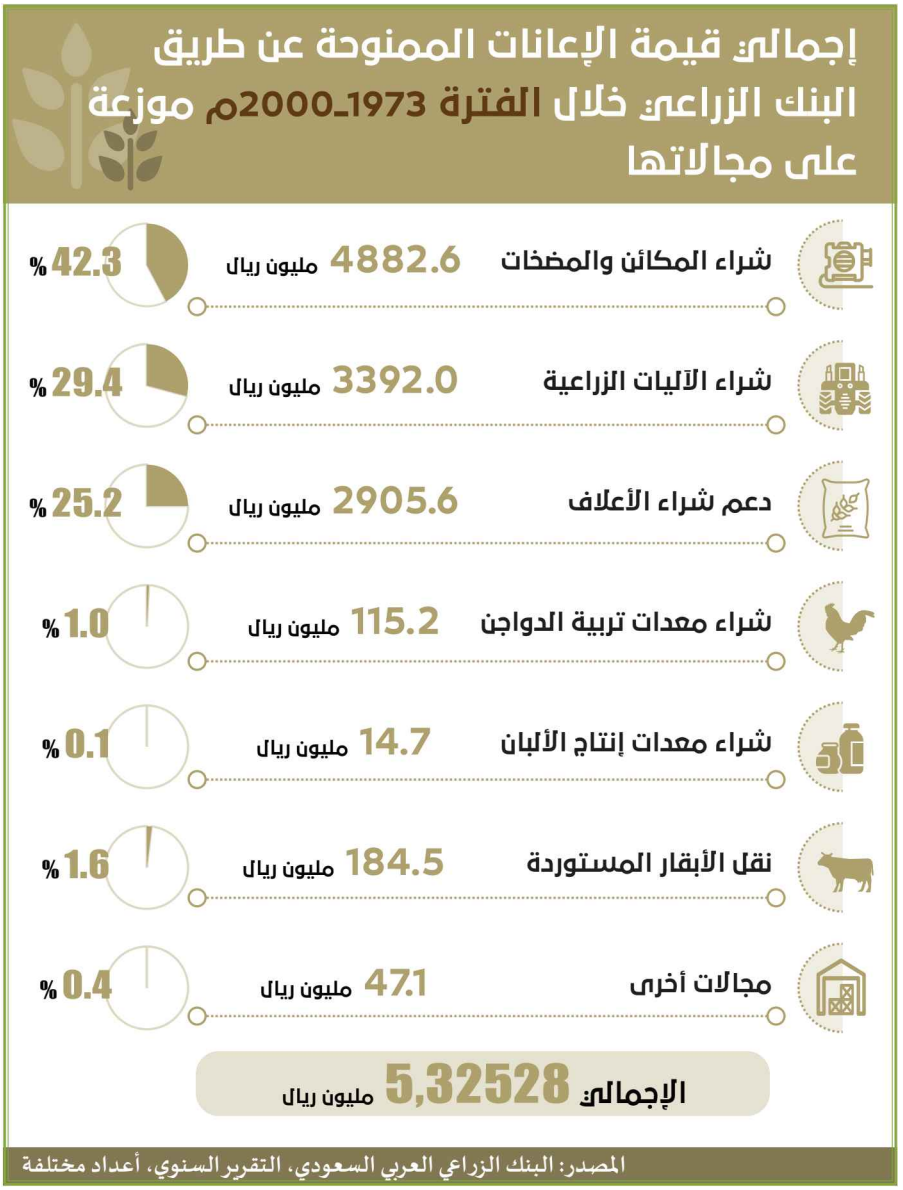

فقد كانت الوزارة تجري دراسات بالأرقام حول حجم الإنتاج، ونوعيته، وحول تطور الواقع الزراعي، وقد تزايدت الكميات المستلمة من القمح من المزارعين بأسعار مدعومة من ٣٢٨٧ طنًّا عام ١٩٧٨م، إلى أكثر من ٢,٥ مليون طن عام ١٩٨٧م، وقد

وصلت أقصاها إلى نحو ٣,٦ مليون طن عام ١٩٩٠م، ثم بدأت تنخفض تدريجيًّا إلى أن وصلت إلى نحو ١,٧ مليون طن عام ١٩٩٥م، كما بدأت المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق في عام ١٩٨٧م، في شراء الشعير من المزارعين بسعر تشجيعي بواقع ١٠٠٠ ريال/ طن، وقد تزايدت كميات الشعير المشتراة من المزارع عامًا بعد آخر، حيث وصلت ذروتها عام ١٩٩٢، حيث وصلت الكمية المشتراة من المزارعين إلى ٣٣٧٨٦٩ طنًّا، ثم انخفضت إلى نحو ١,٨ مليون طن عام ١٩٩٤، وتوضح الأرقام أن سياسة الدعم أتت بنتائج إيجابية، حيث بدأت دورة إنتاج القمح والشعير إلى مستويات عالية جدًّا، سمحت للمملكة بالاكتفاء، وأيضًا بالتصدير للخارج، وبنوعيات ذات جودة عالية لا يمكن وجودها في السوق الدولية، نظرًا لخصوصية ونوعية المنتج السعودي.

أما إعانة إنتاج الحبوب فقد شملت كلًّا من الذرة الرفيعة والدخن، والأرز، وتقدم هذه الإعانة بواقع ٥ قروش/كجم منتج من الذرة الرفيعة، و٣ قروش/كجم منتج من الدخن، و ٦ قروش/ كجم منتج من الأرز للمزارع، وبلغت قيمة الإعانات المقدمة من وزارة الزراعة والمياه والبنك الزراعي ذروتها في عام ١٩٨٤م، حيث بلغت ١٥٠٠,٦١ مليون ريال، ثم بدأت في الانخفاض التدريجي؛ لأن الإعانة حققت أهدافها، وفقدت بذلك المبررات التي كانت تقدم من أجلها لتصل إلى ٣٦٧,٧٥ مليون ريال عام ١٩٩٤/١٩٩٥م.

لقد كانت إستراتيجية القروض والعون الزراعي هادفة إلى تعزيز قدرات هذا القطاع وتمكينه من المنافسة، وإدخاله في إطار الدورة الاقتصادية الكلية، وجعله رديفًا إنتاجيًّا موازيًا للإنتاج النفطي، كما أن هذه القروض أسهمت في التوطين البشري، وكان لذلك بعد أمني واضح، فبدلًا من تكوين عشوائيات حول المدن، تم تعزيز الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي للمجتمعات البدوية والزراعية،

وربطها بجميع وسائل التحديث الجديدة من مياه وكهرباء وشبكة طرق ومواصلات واتصالات وخدمات، فأتاح ذلك فرصًا كبيرة للعمل، وأيضًا للاستثمار في مجالات النقل المتخصصة، وكذلك بناء مستوطنات جديدة متكاملة الخدمات الصحية والأمنية والتموينية، والتعليمية، ناهيك عن الدفع بعدد كبير من العاطلين عن العمل إلى السوق الزراعي والإنتاجي، وإنشاء استثمارات عديدة ذات صلة بدورة الإنتاج المختلفة، كما أن هذا الإنتاج الذي أعانته الدولة، كانت رؤيتنا له بأن يكون منافسًا في عام ١٩٩٥م، ويتطور مع التطورات العالمية المصاحبة، وأن يحرر بالمحصلة صانع القرار السياسي من الضغوط الدولية التي كنا نلمسها أثناء عملنا في الوزارة.

وقد تأكد لنا بالواقع الملموس وكما يقول المثل «لا يحك جلدك مثل ظفرك»، أن تقديم القروض والإعانات ضمن سياسة زراعية وإستراتيجية واضحة المعالم، سيحقق هدفه الرئيس، وأن الاعتماد على الآخر يعني في علم السياسة والأمن، اختزال جزء من الإرادة السياسية، وأن هذه الدول تبقى تقدم لك خدمتها، طالما بقيت مستمرًّا في الاستهلاك، ودفع المزيد من الدولارات، وأنها تضاعف أسعارها إذا ثبت لديها اعتمادك الكلي على أسواقها، وفي المحصلة تتضاعف نسب النمو السكاني في العالم، وفي بلادنا، وقد يضعف التطور العلمي قيمة بعض السلع الإستراتيجية، وعليه فإن اللجوء للبدائل وقت الشدة قد لا يكون متاحًا في أحايين كثيرة، وقد لا نملك تسديد مستلزمات ما نشتريه مستقبلًا، وندخل في أزمات جديدة، وعليه كانت القراءة تقوم على ضرورة الاعتماد الذاتي، وقد كانت خطتنا الإستراتيجية تقوم على دفع القطاع الخاص للدمج بين العلوم والمعارف الجديدة، وآليات وسبل وطرق الإنتاج الزراعي، وأن يوظف التخصص الدقيق في المجالات الإنتاجية الرئيسة.

ورغم أن اتفاقية التجارة العالمية كانت تهدف إلى إزالة كافة أشكال الدعم للزراعة منذ عام ١٩٩٥م، إلا أن الواقع يشير إلى العكس من ذلك تمامًا، حيث «ارتفع

حجم الدعم الحكومي عالميًّا للزراعة، حيث بلغ حجم دعم البلدان النامية للزراعة ٣٦٧ مليار دولار في ذلك العام، وارتفع ليصل من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٤م، إلى ٣٨٨ مليار دولار، كما أن نسبة الدعم في دول الاتحاد الأوروبي تجاوزت ما نسبته ٤٠ % من قيمة المحاصيل، وتضاعفت في الولايات المتحدة لتصل إلى ٢٥ %» [٥٣].

ونشير هنا إلى أن علينا أن نكون أكثر موضوعية في النقد الذي يؤدي إلى الهدم ولا يؤدي إلى البناء، وأن نفرق بينه وبين النقد الشخصي، وأذكر في إطار ما تتعرض له الدول من ضغوط، أن حكومة ملاوي« Republic of Malawi» اضطرت تحت ضغط صندوق النقد الدولي لبيع كميات ضخمة جدًّا من مخزونها الإستراتيجي من الحبوب لتسوية ديون مؤسسة التخزين، واضطرت الحكومة مكرهة إلى تنفيذ وصفة دولية نصحتهم ببيع مخزونهم الإستراتيجي، وبعد بيع هذه الكميات وبعد حدوث أزمة في الإنتاج الزراعي، أصيبت مدن وقرى عديدة في ملاوي بالمجاعة، في عام ٢٠٠١-٢٠٠٢م، فلم يبق مخزون إستراتيجي يلبي الحاجات الضرورية للسكان، وأدى ذلك إلى موت ١،٥٠٠ مواطن بسبب المجاعة وبسبب القرار التي اضطرت إليه الحكومة بناءً على توصية غير موضوعية.

إن سياسة الدعم والعون والإقراض مربوطة بالإستراتيجية وبالسياسات الزراعية، وهي محددة ولمدة زمنية واضحة وتخضع لرقابة وإشراف دائم، وقد حققت اهدافها وأسهمت في تعزيز قوة القطاع الزراعي ودوره المساهم في تدعيم قوة الاقتصاد الوطني .

ولكن حاول البعض، وبشكل غير موضوعي، انتقاد وزارة الزراعة والمياه وسياسات الدعم والاتهام جزافًا بأن ذلك يمثل هدرًا للثروات، غير أن الواقع الزراعي والإنتاجي يؤكد خلاف ذلك الآن، كما أن الدول الكبرى ما زالت تدعم اقتصاداتها بالقروض والإعانات لجعلها منافسة وقوية.